الأمم المتحدة

A/56/PV.36

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٣٦**
الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل

السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدي نائب الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. وأود أن أبدأ كلامي بالإعراب عن تقديري للإسهام الذي قدمه لهذه المناقشة بشأن الإصلاح رئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري، ونائباه في الفريق العامل، السفيران دي سارام وإنغولفسون. ولا تزال مقترحات السيد هولكيري بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي ذكرها في البيان الذي ألقاه في الجلسة الأخيرة لدورة الجمعية العامة السابقة، تشكل مبادئ توجيهية هامة نسترشد بها في أنشطتنا المقبلة. واسمحوا لي في الوقت ذاته بأن أشكر من خلالكم الرئيس هان، على عقده هذه الجلسة الجيدة التوقيت بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال، وبأن أؤكد أننا نتطلع إلى تقديم دعمنا له ولنائبيه خلال العام القادم.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية والرد الفوري عليها من المجتمع الدولي يدللان مرة ثانية على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة بوجه عام، ومجلس الأمن بوجه خاص، في الحرب على الإرهاب، وهو أخطر تهديد يواجه السلام والاستقرار العالميين في يومنا هذا. وها هو اتخاذ مجلس الأمن الفوري للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب غنيان عن أي حديث.

ورغم هذا فإن المناقشة النابضة بالحياة والبالغة الأهمية التي دارت مؤخراً في هذه الجمعية بشأن تقرير مجلس الأمن السنوي تُظهر أن إصلاح هذه الهيئة من هيئات المنظمة الرئيسية أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى، وأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات سريعة وملموسة في هذا الشأن. ويجمل بنا أن نكف عن إضاعة الوقت في مناقشات تدور

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-61406 (A)
0161406

حول فروق لغوية طفيفة، ونمضي قدما، بدلا من ذلك، بإجراء تحليل جاد للنماذج المطروحة حاليا لمجلس أمن موسع أكثر فعالية. ومع الاحترام الواجب للأنشطة المخلصة التي يضطلع بها فريقنا العامل، وبغض النظر عن أهمية المناقشات الأعم التي تجري بشأن هذه المسألة في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإننا ندرك أن إجراء هذه المناقشات على مستوى القيادات السياسية في بلداننا – وعلى الأقل بالنسبة لأكثر المسائل إثارة للجدل – قد يكون السبيل الناجع الوحيد لتذليل الصعوبات الراهنة.

ورومانيا، أسوة بأغلبية الدول الأعضاء، تؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية، حتى يعبّر المجلس عن الواقع العالمي المتغير. ونوافق على الرأي بضرورة أن تحافظ هذه الزيادة على نوع من التوازن بين تعزيز فرص المشاركة في المجلس، وزيادة كفاءة عمله. ونحن نفضل إضافة خمسة مقاعد دائمة لكل من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأكثر البلدان الصناعية تقدما، مثل ألمانيا واليابان.

وفيما يتعلق بفئة تناوب العضوية، فما زلنا نفضل إضافة مقاعد جديدة لبلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وهكذا نسمح بوجود مجلس موسع يضم حوالي ٢٤ عضوا. وأيا كانت الصيغة النهائية، فإننا نشدد على أهمية أن تحصل مجموعة دول أوروبا الشرقية على مقعد إضافي غير دائم. ونرى أن إنشاء مقاعد دائمة تُشغل بالتناوب خيار يمكن أن تدرسه كل مجموعة إقليمية بعينها، وإن كنا لا نحبذ كثيرا إضافة فئات جديدة للعضوية. ومن ناحية أخرى، يمكن النظر في إمكانية إدخال بعض التغييرات على الشكل الحالي للمجموعات الإقليمية، وبخاصة إذا كان إصلاح مجلس الأمن في المستقبل سيرتبط بترتيبات إقليمية محددة.

أما فيما يتعلق بحق النقض الذي ما زال أكثر المسائل حساسية، فإننا لا نمانع في أن يستخدمه الأعضاء الدائمون في المستقبل. وإننا نتفهم بعض الشواغل التي أعربت عنها مختلف الدول، والأفكار التي تقدمت بها والتي تتراوح بين الإلغاء التام لهذا الحق، وتقييد نطاقه وتطبيقه، وعدم تغييره بأي شكل من الأشكال. إن حق النقض ما زال، من وجهة نظرنا، أداة أساسية لضمان أن يكون مجلس الأمن قادرا على صون السلام والأمن الدوليين.

وترى رومانيا أن إجراء استعراضات دورية لتشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله جزء مهم من عملية الإصلاح. ونرى أن ١٥ سنة قد تكون إطارا زمنيا معقولا لتقييم نتيجة مجموعة الإصلاحات المتكاملة.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعنا بأنه بات من الحتمي، في المنعطف الدولي الحالي، أن نركز على ما تتوافق عليه آراؤنا بشكل عام، وأن نحاول في الوقت ذاته اختراق طوق المسائل التي ما زلنا نختلف عليها. وسوف يبذل الوفد الروماني قصارى جهده، إلى جانب الوفود الأخرى، حتى يكون نافعا، ويساعد الرئيس ونواب الرئيس الموقرين في هذا المسعى الجاد.

السيد غاوتو فيلمان (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): في العام الماضي، في مؤتمر قمة الألفية، أصدر رؤساء الدول نداء طلبوا فيه منا أن نضاعف جهودنا لإجراء إصلاحات واسعة لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح المجلس أكثر وضوحا اليوم، في وقت يواجه فيه العالم أخطارا جديدة تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد نبهتنا الأحداث الأخيرة إلى حقيقة أن العالم قد تغير وظهرت فيه حقائق جديدة وتحديات جديدة، فإذا أردنا لمنظمتنا أن تعزز قدرتها التشغيلية بصفتها أداة للحفاظ على السلام الدولي وتوطيده، فعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لكي نتكيف مع

التغيرات والتحديات التي فرضها علينا الواقع العالمي الجديد، وأن نتخذ ما يلزم من قرارات لبلوغ هذه الغاية.

ومجلس الأمن الذي أنشأه الميثاق بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، يواجه اليوم حاجة ماسة إلى تكييف تشكيله وهيكله مع متطلبات الواقع العالمي الجديد. وأي تأخير في اتخاذ قرار بهذا الشأن لن يؤدي إلا إلى خلق مزيد من الشكوك حول صدق النوايا فيما يتعلق بإصلاح المجلس.

إن أفضل مثال على الواقع الجديد الذي تواجهه منظمتنا هو قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتخذ مؤخرا، والذي يتضح منه أن المجلس سيضطر إلى توسيع مجال عمله، وهذا بدوره يوضح الحاجة الملحة إلى الإصلاح. ونحن نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى وجود تفاعل وثيق بين المجلس وعضوية المنظمة بأكملها. فالتنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يتطلب الإرادة والتعاون من جانب جميع الدول الأعضاء، وهذا ما يحتم وجود مجلس أمن كامل التمثيل ومنصف وشفاف.

وبشأن هذا الموضوع، اسمحوا لي، في هذه الجلسة العامة، أن أكرر التأكيد على العناصر الرئيسية التي يرتكز عليها موقف جمهورية باراغواي.

أولا، نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون شاملا حتى يصبح تكوينه أكثر إنصافا وتمثيلا وشفافية، بغية تحسين التوازن السياسي فيه قدر الإمكان.

ثانيا، نؤيد زيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، على أن تشمل هذه الزيادة كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع إيلاء اعتبار خاص لحقيقة أن تمثيل البلدان النامية غير واف على الرغم من أن دورها في الشؤون الدولية زاد بشكل ملحوظ.

ثالثا، ينبغي أن يتضمن الإصلاح تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن أهم عناصر إصلاح المجلس زيادة شفافيته وزيادة مشاركة بقية أعضاء الأمم المتحدة في أعماله.

رابعا، ينبغي أن يشمل الإصلاح القضاء التدريجي على ممارسة الأعضاء الدائمين لحق النقض.

لقد انقضت ثماني سنوات منذ إنشاء الفريق العامل ليتدارس تدابير محددة لتحسين تشكيل مجلس الأمن وأدائه لوظائفه. ونطاق ومحتوى هذه المناقشة يعبران بوضوح عن شدة تعقد هذا الموضوع ومدى الحاجة إلى الإصلاح. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الاعتبارات نفسها تجبرنا على أن نقدم الدليل على تحقيق بعض التقدم في مداولاتنا، لا سيما باتخاذ تدابير محددة تحظى بتوافق الآراء مع تجنب دخول مناقشتنا في دوامة التكرار الروتيني.

ووفد باراغواي عاقد العزم على أن يواصل العمل في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، لأننا نعتبره المحفل المناسب الذي يمكن فيه معالجة هذه المسألة بموجب نهج شامل يشارك فيه الجميع. ونحن مستعدون للتعاون ولمساندة الجهود التي يبذلها أعضاء هذا الفريق، حتى نتمكن عندما يعرض هذا الموضوع الهام مرة أخرى في الجمعية العامة في العام المقبل من أن نغير لهجة بياناتنا ونرحب بالتقدم الذي يتم إحرازه.

في الختام نؤكد من جديد أن الأحداث الأخيرة تبين ضرورة مجلس الأمن وأهميته. وبالتالي، لا يمكننا أن نستمر إلى ما لا نهاية في تأجيل اتخاذ القرار السياسي اللازم حول هذا الموضوع، لأننا ملزمون بأن نمتثل للولاية التي أسندها إلينا رؤساء دولنا وحكوماتنا عندما اعتمدوا إعلان الألفية.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الفريق العامل

في إعداده للتقرير محل مناقشتنا في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال.

إن هذا التقرير يعكس من وجهة نظرنا تجربة المجتمع الدولي من خلال إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وهي مجلس الأمن، الذي يطالب الجميع بإصلاحه، سواء بالنسبة لتكوينه أو لقواعد إجراءاته أو صنع القرار فيه، وكذلك حق النقض.

لقد قيل الكثير في هذا الخصوص. ولكن التجربة العراقية مع المجلس على الرغم من مرارتها تظل غنية جدا بسبب تفردها، إذ أنها تؤشر إلى وجود خلل كبير في طبيعة عمل المجلس وخروج عن أحكام الميثاق التي وضعت بوضوح ضوابط نهوض المجلس بمهماته وصلاحياته القانونية.

لقد تعامل مجلس الأمن مع العراق خلال العشر سنوات الأخيرة ليس على أساس الميثاق أو بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، وإنما لتحقيق مصالح ضيقة لدولة واحدة تهيمن على عمل المجلس دونما أي اعتبار للجوانب القانونية والإنسانية التي يقوم عليها الميثاق.

وتؤشر العلاقة بين العراق والمجلس إلى وجود خلل واضح في عمل المجلس، إذ بقيت قراراته مفتوحة النهايات ولا متناهية الأهداف. وأصبحت إعادة صياغة هذه القرارات أمرا اعتياديا في كل مرة تشعر فيها دولة واحدة أو دولتان بأن على المجلس أن ينفذ التزاماته إزاء العراق بعد أن نفذ العراق التزاماته. وفي هذه الحالة يصدر المجلس قرارات لا علاقة لها بالموضوع الأساسي الذي عالجته ابتداء. وعلاوة على ذلك كله فإن هذه القرارات الجديدة تتعارض مع أهداف ومقاصد الميثاق وأحكام القانون الدولي، الأمر الذي يتطلب وضع آلية للمراقبة على مشروعية قرارات مجلس الأمن.

وعليه، يطالب العراق بالحق في مساءلة المجلس عن قراراته التي يشك في انطباقها مع نص وروح الميثاق، أو عن سلبيته وتنصله من مسؤولياته في حالات أخرى – ونشير في ذلك إلى حالة فلسطين وحالة أفغانستان اليوم – وأن تتم هذه المساءلة أمام الجمعية العامة أو أمام محكمة العدل الدولية بحسب طبيعة التصرف.

إن علاقة المجلس مع العراق لم تكن في حقيقتها أكثر من علاقة بين العراق ودولتين فقط دائمتي العضوية في مجلس الأمن، إن لم تكن دولة واحدة، وهنا يكون المجلس قد انتهك مبدأ مهما من مبادئ الميثاق الذي ينص على أن المجلس – المجلس وليس دولة واحدة – يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا يعمل بناء على رغبة الأطراف التي تهيمن على عملية صنع القرار فيه طبقا لمصالحها، سياسية كانت أم اقتصادية. وهنا نأخذ على المجلس انتقائيته التي لم تكن فقط واضحة في العلاقة مع العراق، وإنما في العلاقة مع القضية الفلسطينية أيضا وذلك من خلال مواقف المجلس السلبية الفاضحة من الجرائم الصهيونية التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من خمسين عاما.

لقد أراد المجلس من علاقته مع العراق أن تكون مع الأسف نموذجا وسابقة يرهب بها الدول الأخرى، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات جوهرها سياسي بإطار قانوني ولكنها في حقيقة الحال بعيدة كل البُعد عن الأساس القانوني المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ومجلس الأمن، مع الأسف، لم يكترث بالقانون الدولي، الأمر الذي انعكس سلبا على الجانب الإنساني، في حالة العراق طبعا، وهذا يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان التي يطالب بها المجتمع الدولي منذ حين. ولكن الأمر ليس بغريب، خاصة وأن المجلس يجعل من نفسه خصما وحكما

في آن واحد. والمفروض أن يكون حكما وليس خصما. إن استمرار هذا الوضع يعد خللا كبيرا وانتهاكا للقيم التي وضعها الميثاق، الأمر الذي يستحق المعالجة الجذرية.

إن قصة مجلس الأمن مع العراق تستحق الوقوف عندها طويلا. فهي تحكي الظلم الصارخ الذي فرضه المجلس، لا بل عضوان في المجلس، باسم الأمم المتحدة، على العراق. إن موضوع العراق يناقش في مجلس الأمن خلف أسوار مغلقة، ليس فقط خلال جلسات ومشاورات غير رسمية في الغرف الجانبية للمجلس، وإنما يتم في العواصم. وأهم شيء هو أن يبقى العراق بعيدا عن أي نقاش، وألا يشارك في أي لقاء، ويبقى بالتالي بعيدا عن أي قرار يصدر بشأنه.

ولكن الأمر لم يقتصر على المجلس ذاته، بل حتى بالنسبة لهيئاته الفرعية. فنفس الشيء يحدث بالنسبة للجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) الشهيرة والمعروفة لديكم جميعا، التي تناقش أمورا على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة. فهي تناقش أمورا حياتية تخص الشعب العراقي كله، سواء في موضوع الغذاء والدواء والحاجات المدنية الإنسانية من كهرباء وماء ونقل واقتصاد أو غير ذلك. ولكن مناقشة هذه الأمور تتم دونما أي شفافية. وعلى ممثل العراق أن ينتظر خارج القاعة مع الآخرين، من صحفيين وغيرهم، ليحصل على بعض المعلومات الخاصة بالاجتماع.

إن هذا الاجتماع عادة ما يتعلق بحياة الشعب العراقي اليومية وحياة المواطن العراقي، وممثل العراق لا يسمح له بدخول القاعة، ولا يسمح له بالمشاركة، ولا يُسمح له بمعرفة ما يصدر عن هذه اللجنة التي ستنعكس قراراتها بصيغة مواد غذائية ودواء على المواطن العراقي وحياته اليومية. العقل والمنطق يقول إنه يجب أن يكون لدولة مثل العراق دور أساسي في مناقشات المجلس ومناقشات مثل هذه اللجان التي تناقش مسائل تتعلق بحياة شعب بأكمله.

وهنا نتساءل: أين الشفافية؟ لا توجد شفافية إلا بين بعض أعضاء المجلس وليس جميعهم – وأكرر، بعض أعضاء المجلس. لا الأعضاء غير الدائمين ولا بعض الأعضاء الدائمين يشاركون في المناقشة. وهذا أمر خطير. أين هي الشفافية إذن في مجلس الأمن؟ ألا يشكل هذا انتهاكا لرسالة الأمم المتحدة؟

واسمحوا لي أن أعطيكم مثالا صارخا على ما أقول. لقد ناقش مجلس الأمن قبل أيام قليلة موضوع الحصار، بصورة عامة. واستمع إلى مندوبي دول لا علاقة لها بالحصار، لا من قريب ولا من بعيد، إلا بقدر ما يتعلق الأمر بالشؤون المالية والفنية. وأقول لكم مَن هي هذه الدول: هي سويسرا – ولا أعتقد بأنها تعرضت لحصار، وألمانيا – ولا أعتقد أنها تعرضت لحصار كذلك هذه الأيام. المتحدثان كانا من سويسرا وألمانيا. والسبب هو أن هاتين الدولتين أقامتا ندوات خاصة بالموضوع، وكذلك خلف أسوار مغلقة. فلقد كان المدعوون منتقين انتقاء. ولم يفكر أحد بأن يدعو العراق، هذه الدولة المحاصرة منذ عشر سنوات، لحضور هاتين الندوتين. ولم يرد هذا في خاطرهم أبدا، على الأقل للاستفادة من التجربة.

وهنا، في المناقشة التي حدثت في مجلس الأمن كذلك، لم يوجه المجلس دعوة إلى العراق للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع، لسبب واحد، لأنه الدولة الأكثر معاناة في العالم وعلى مر العصور، وعلى مر التاريخ، ويمكن أن يعطي ثمار تجربته المرة لهذا المجلس وللآخرين لكي يستفيد منها العالم برمته، وحتى لا يقع في الخطأ الذي وقع فيه العالم عندما استصدر قراراته، المجرمة، بحق الشعب العراقي – مجرمة، وأُشدد على هذه الكلمة. هذا الأمر، لم يتم، في حين

أن المادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة نصتا على مشاركة الدول المعنية بالنزاعات في مشاورات المجلس وسماع وجهات نظرها. والعراق يظل غائبا دائما عن اجتماعات المجلس واللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) التي تتعامل مع حياة الشعب العراقي.

آسف للإطالة، ولكن يجب أن أقول إن مصداقية مجلس الأمن قد فقدت، وإن شرعيته المستباحة قد وضعت أمام امتحان صعب وأسئلة عديدة يتعذر الإجابة عليها إلا بالقيام بعملية إصلاح جذرية. إن دكتاتورية القطب الواحد جعلت من الازدواجية والانتقائية وعدم الشفافية والاجتماعات الجانبية غير الرسمية للمجلس أمراضا يستعصي حلها. كما أن ضعف المجلس وعجزه عن اتخاذ قرارات لمواجهة أزمات حادة وصعبة وعدم تنفيذه للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق وتفسيره لمواد الفصل السابع بطريقة انتقائية لم يسبق لها مثيل، كل ذلك يضع الجمعية العامة أمام مسؤولياتها التاريخية، لكي تتصرف على الأقل وفي الحالات الصعبة، طبقا لقرار ”متحدون من أجل السلام“، وإلا فسنكون أمام أكثر من فلسطين، وأكثر من أفغانستان؛ أكثر من فلسطين واحدة، وأكثر من أفغانستان واحدة، وسيتعرض الأمن الدولي المنهار أصلا إلى الدمار.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسكت، إن لم يبارك، على جرائم خطيرة ترتكب باسمه؟ لقد تم قتل أكثر من ١,٥ مليون عراقي بمباركة منه، وتم تدمير البنى الأساسية للعراق كاملة تحت نظره. ويتم قتل الفلسطينيين بعد أن اغتصبت أرضهم بقرارات منه. ويتم الآن تدمير شعب لا يملك شيئا أصلا تحت نظر الأمم المتحدة، ذلك هو شعب أفغانستان، الذي يتعرض لعدوان غاشم أدى إلى آلاف من القتلى ولا يحرك مجلس الأمن ساكنا.

إن موقف العراق من إصلاح مجلس الأمن يمكن أن يلخص في النقاط التالية. أولا، تقييد استخدام حق النقض تمهيدا لإلغائه، باعتباره أحد رموز التمييز بين الدول وكونه يتعارض تماما مع المساواة التي ضمنها الميثاق. ثانيا، ضرورة اعتماد قواعد إجراءات تؤمِّن الشفافية والعدالة وتحفظ للدول حقوقها بموجب الميثاق. ثالثا، ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، بما يؤمِّن تمثيلا ديمقراطيا للمجتمع الدولي. رابعا، إلغاء العضوية الدائمة للمجلس، بما يؤمِّن المساواة الحقة بين جميع الدول الأعضاء في المجلس في الحقوق والواجبات. خامسا، امتناع المجلس، باعتباره جهازا سياسيا تنفيذيا، عن اتخاذ قرارات ذات طبيعة تشريعية، وإناطة تفسير مواد الميثاق وقرارات المجلس بمحكمة العدل الدولية. سادسا، اعتماد إجراءات تضمن مساءلة ومحاسبة المجلس من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة. سابعا، أن تشمل ولاية محكمة العدل الدولية الرقابة على قرارات مجلس الأمن، سواء بصورة تلقائية أو بطلب من الدول الأعضاء. ثامنا، منع استخدام المجلس كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة معينة وتأكيد المسؤولية الدولية الجماعية للمجلس كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة. تاسعا، ضرورة إطلاع الدول غير الأعضاء على مداولات المجلس التي تتعلق بقرارات لها علاقة بالسلم والأمن، وخاصة الدول ذات العلاقة المباشرة بالموضوع الذي تتم مناقشته أمام المجلس، وجعل الجلسات مفتوحة أمام جميع الدول دون استثناء تطبيقا لمبدأ الشفافية، والتقليل، ما أمكن، من الجلسات غير الرسمية إلا لأسباب فنية. عاشرا، الأخذ بالدبلوماسية الوقائية، ما أمكن، واعتماد إجراءات الفصل السادس من الميثاق، واستنفاد جميع الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول، ومنع استخدام آليات الفصل السابع لتجويع الشعوب أو العدوان على الدول. أحد عشر، امتناع الدول الأعضاء في المجلس عن التصويت بشأن المنازعات عندما تكون هي طرفا فيها.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتتطلب هذه الولاية ذاتها أن يكون مجلس الأمن دوليا بحق، ليس من حيث ولايته فحسب بل وتمثيله أيضا. وتقتضي مشاكل السلم والأمن الدوليين التي نواجهها اليوم أن يكون لدينا مجلس أمن أكثر تمثيلا ويمثل الواقع القائم – ليس واقع القرن الماضي بل واقع اليوم. ان التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الألفية حول تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه – إصلاح هيكلي وإجرائي – ينبغي أخذه بجدية أكبر. وعندئذ فقط يمكن تحقيق إصلاح شامل ومبكر للمجلس.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون المجلس إقطاعيا في طبيعته وغير ديمقراطي في طابعه داخل منظمة يطالب بعض كبار أعضائها بنظام عالمي شفاف وديمقراطي. إن التفاهم العام بين الدول الأعضاء في المنظمة هو أنه ينبغي إصلاح المجلس وتوسيع عضويته لجعله أكثر تمثيلا ومصداقية وشرعية. ومن ثم، يجب التعاون في ذلك الإصلاح وتنفيذه. وإننا نتوق إلى مجلس يمثلنا بالفعل ويستمع إلينا حقا وليس إلى مجلس يملي علينا. ونرى أن المجلس، كما هو قائم اليوم، يفتقر إلى القدوة الأخلاقية اللازمة والمنتظرة منه.

ومن الضروري أيضاً أن تكون عملية صنع القرار داخل المجلس أكثر شفافية. إن لنقص الشفافية والخضوع للمساءلة في المجلس علاقة بقضية معالجة مسألة الإصلاح التمثيلي والإجرائي الجارية حاليا. وكما قلت في وقت سابق، يجب أن يصبح المجلس ممثلا بحق لجميع أعضاء المنظمة، على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، مع أخذ الاحتياجات الملحة للعالم النامي في الاعتبار بصفة خاصة.

إن إثيوبيا تقر تماما موقف كل من منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع. وبوصف إثيوبيا الرئيس الجديد للفريق الأفريقي العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، فإنها تؤمن بأنه ينبغي أن يكون لأفريقيا مقعد دائم بالتناوب. وأعني بذلك أن يكون المقعد دائميا لأفريقيا في مجموعها، على أن يشغل بالتناوب بين الدول، بنفس الميزات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون.

ولأن القارة الأفريقية تستأثر بما يزيد على ربع عضوية المنظمة، فإن التمثيل النسبي للدول غير الأعضاء من القارة يحتاج أيضا للدراسة في أي مناقشة أو صياغة بشأن موضوع الإصلاح. وفضلا عن ذلك، وبما أن معظم المشاكل التي يتعامل المجلس معها الآن – وكثير منها لفترة طويلة في المستقبل – ترتبط أساسا بالقارة الأفريقية، فإن التمثيل في المجلس سيعزز قدرته دون شك على الاستجابة للتحديات الخطيرة التي تنتظره وحسمها بشكل فعال ومناسب.

إن أي صيغة نهائية يتم التوصل إليها بشأن هذه المسألة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الحقيقية والمشروعة هذه لقارتنا، وأن تستجيب لها بصورة كافية. وقد ذكرت في وقت سابق أن ذلك لا يعبر عن واقع عالم اليوم، بل واقع القرن الماضي. وفي المرة الأخيرة التي أعيد فيها ترتيب ذلك، منحت بعض البلدان – أو أخذت – المقاعد الدائمة، بسبب مكانتها العسكرية وإسهامها وقوتها الاقتصادية. واليوم، صار الواقع مختلفا. فكثيرون آخرون خارج المجلس يمتلكون قوة اقتصادية أكبر من واحد أو اثنين من البلدان التي تشغل مقاعد دائمة. وهناك أيضا من يمكن أن يكونوا أندادا عسكريين. وهناك دول لديها أسلحة نووية. فهل ستصبح هذه العناصر المعيار؟

وبعض العناصر المذكورة آنفا استخدم في الماضي. وإن كنا نرى أن الأمر لا يجوز أن يكون كذلك. ولكن

يحدونا الأمل أن تكون المناقشات المستمرة بهذا الشأن مفيدة، وقصيرة، من أجل هذه المنظمة ومن أجل شعوب العالم التي نمثلها.

السيد ألكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): في البداية أود أن أعرب عن التقدير للجهود والإسهامات الهامة للفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي ترأسه في الدورة الأخيرة السيد هاري هولكيري، الذي أسهم إسهاما كبيرا في مناقشة الموضوع الذي نناقشه اليوم.

إن هذا الموضوع، إصلاح مجلس الأمن، استأثر مرة أخرى باهتمام عدد كبير جدا من الوفود. وقد استمعنا إليهم باهتمام وانتباه على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة، ونتفق مع الأغلبية التي ترى أن هناك شعورا بالإحباط لضآلة التقدم الذي تحقق بشأن هذا الموضوع الأساسي الحاسم.

لقد أتاحت قمة الألفية في العام الماضي فرصة لرؤساء الدول والحكومات ليعربوا عن عزمهم على مضاعفة جهودهم لتطبيق إصلاح واسع النطاق لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وانعكس ذلك في إعلان الألفية.

ويمثل حق النقض جانبا واحدا من جوانب هذه المسألة. وقد دعونا مرارا وتكرارا إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلا، لأننا ليس لدينا في الوقت الحالي هيئة تمتلك هذه السمات. ونعتقد بأن حق النقض – الذي كان له سبب من الناحية التاريخية ولكنه أصبح الآن ببساطة ممارسة غير ديمقراطية – يمكن أحد البلدان من أن يعارض أغلبية الآخرين عندما يختلف رأيه مع رأي الأغلبية.

وإننا نؤيد إلغاء استخدام حق النقض، تمشيا مع ممارسة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وقد أكد على ذلك رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، أوغو شافيث فرياس، في هذه القاعة في العام الماضي، عندما وجه نداء عاجلا للمجتمع الدولي من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وقد اقترح بوضوح إلغاء حق النقض، الأمر الذي قوبل باستحسان كبير وشعور بالعرفان من جانب أعضاء الجمعية العامة. وهذا يبين اتفاقنا بشأن هذه المسألة.

ونعتقد أن مسألة حق النقض ذات أهمية حيوية. غير أننا نرى أن عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تتم في إطار شامل. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار – إلى جانب هذه النقطة الأساسية – مسألة توسيع المجلس وتحسين أساليب عمله.

هذه هي الجوانب الثلاثة التي ينبغي التعامل معها من منظور شامل. إن البحث عن الحل الشامل هذا ينبغي أن يسترشد بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول والحق المطلق للدول الأعضاء في التمثيل الذي لا رجعة فيه في الهيئات ذات العضوية المحدودة، كما هو الحال في مجلس الأمن.

وإننا نقدر الجهود التي يضطلع بها الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ إنشائه في عام ١٩٩٣. ونعتقد بأنه ينبغي أن يظل المحفل الملائم للسعي إلى الصيغ الضرورية للتوصل إلى اتفاق عام من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والفعالية في مجلس الأمن.

إن بلادي تشهد عملية تغيير تستهدف تحقيق مشاركة ديمقراطية فعالة في نظامها السياسي. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا بد من تحويل أهم هيئات السياسية في الأمم المتحدة، التي أنشئت في سياق الحرب الباردة، لضمان السلم والأمن في العالم.

لقد أصبح الواقع مختلفا اليوم. وهذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تتكيف مع الشواهد الجديدة للعصر. ولا بد من توجيهها لمسايرة العلاقات الدولية الجديدة كيما تُصبح ديمقراطية وشفافة وغير متحيزة حقا وأن تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي برمته. إن التزام

الدول الأعضاء كافة في مواجهة هذا التحدي أمر لا يمكن التملص منه أكثر من ذلك. وعلينا أن نبرز النتيجة الهامة التي تحققت في الفريق العامل، والمتمثلة في التوافق العام في الآراء الذي تبلور حول عملية الإصلاح هذه. إنها مهمة لا يمكن تأجيلها.

إننا نخاطر في هذه العملية بشرعية وسلطة إحدى الهيئات الرئيسية في منظمتنا العالمية. وإن عقم هذه العملية ليس مرده إلى انعدام التوافق في الآراء. بل إن ما نفتقر إليه في صميم هذه المسألة هو الإرادة السياسية. لذا، لا بد من أن تتضافر جهودنا بروح بناءة، وفي إطار من المرونة، بغية التوصل إلى ترتيب يستوعب كل الجوانب التي ينطوي عليها الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وسيواصل وفدي تقديم دعمه القوي لضمان أن يحقق الفريق العامل المفتوح باب العضوية أهدافه بإصلاح مجلس الأمن ويجرده من ثم من طابعه الحالي كوصي على مصالح فئة قليلة من الأمم.

توضح حقائق عالم اليوم مرة أخرى أن التحديات العالمية الكبرى تتطلب بذل جهود ضخمة، والتزامات تستند على قاعدة عريضة وتضامن شديد. وهذه الحقائق تلزم المؤسسات بأن تكون على مستوى ما يطلب منها لكي تستجيب بفعالية وعلى النحو الواجب، وبطريقة منفتحة، للتحديات التي يفرضها النظام الدولي، لتحقيق الفائدة لجميع الشعوب على قدم المساواة، دون تمييز من أي نوع.

إننا بحاجة إلى مجلس أمن يعمل وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا – مجلس أمن يستأنف القيام بدوره الواجب كضامن للسلم والأمن الدوليين. وقد أصبح هذا التحدي الآن حتمية للحكم الرشيد في هذه المنظمة ولمصير الأجيال المتعاقبة.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية، أن أعرب عن امتناني الشديد لرئيس الجمعية العامة السابق، السيد هادي هولكيري لما قام به من عمل مثمر كرئيس للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وإننا نقدر تقديرا شديدا جهوده الدؤوبة في تناول هذا الموضوع الهام، الذي شغل منظومة الأمم المتحدة عددا من السنين. ونسلم بأن الفريق العامل أحرز بعض التقدم، وأنه أثر على أساليب عمل مجلس الأمن.

وفي اعتقادنا أن السيد هان سيواصل العملية بنفس الطريقة وأن الفريق العامل سيحقق نتائج ملموسة أكبر في الدورة المقبلة من المشاورات. ولا بد لنا من أن ننجز المهمة التي عهد بها زعماؤنا إلينا وأن نكثف جهودنا حتى نحقق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه، وحتى نديم قوة الدفع المتولدة عن قمة الألفية، لا بد لنا من أن ننتقل من المناقشات إلى المفاوضات من خلال التركيز على عناصر من مجموعة الإصلاح يكون تحقيق الاتفاق بشأنها ممكنا.

وأثناء مناقشاتنا في الفريق العامل بات من الواضح أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء في المجلس. وتؤكد كازاخستان من جديد تأييدها لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلا الفئتين. والهدف النهائي من زيادة عدد أعضاء المجلس هو جعله أكثر تمثيلا، على أساس التمثيل الجغرافي العادل واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويؤيد بلدي زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من خلال ضم ثلاثة بلدان نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى عضوية المجلس، وكذلك ضم بلدين صناعيين، بهدف إيجاد توازن في المصالح

وتحقيق التعبير المناسب عن الحقائق الجغرافية السياسية القائمة. وقد سجلنا منذ زمن بعيد تأييدنا لألمانيا واليابان بعد أن أخذنا في الاعتبار دورهما الهام في أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الأوجه، فضلا عن مساهمتها الضخمة في ميزانية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالزيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين في المجلس، فإننا ندعو إلى مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، بما يتفق مع المعايير المحددة في المادة الثالثة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. وفي اعتقادنا أن حجم مجلس الأمن الموسع ينبغي أن يحدد بعدد يمكِّن المجلس من الحفاظ على فاعليته في صنع القرار ويعزز شفافيته على نحو أكبر.

وتشكل مسألة حق النقض أحد أهم العناصر وأكثرها حساسية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا أن حق النقض ينبغي أن ينطبق على الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس حتى يمكن تحاشي خلق فئات وسطى في عضوية مجلس الأمن. وينبغي معالجة المشكلة في سياق مجموعة من التدابير هدفها إصلاح المجلس.

وكما أشير بالفعل أكثر من مرة، تقوم الحاجة في نفس الوقت إلى اتخاذ نهج بالغ التوازن بالنسبة لهذا الموضوع كجزء من سلسلة مركبة من التدابير الرامية لإصلاح مجلس الأمن. وفي اعتقادنا أن أي أعضاء دائمين جدد لا بد وأن يتمتعوا بحقوق مساوية لحقوق الأعضاء الخمسة الدائمين فيما يتعلق باستخدام حق النقض.

وقد أكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى تقييد حق النقض، وكازاخستان من بينها. ونرى أن استعمال حق النقض، شأنه شأن أي أداة قوية، ينبغي أن يكون مقيدا. ويجب ألا يستخدم إلا عندما تكون المشكلة ذات أهمية فائقة بالنسبة للأمم المتحدة بأسرها. وينبغي بذل كل جهد للوصول إلى قرار بتوافق في الآراء داخل الفريق العامل بغية تجنب استعمال حق النقض.

وأثناء المناقشة الأخيرة لتقرير مجلس الأمن، رحب وفدي بالجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز الانفتاح وبينما نسلم بحدوث بعض التقدم في هذا المجال، فإننا نطالب بمزيد من الشفافية في عمل المجلس. وفي اعتقادنا أن أساليب عمله يمكن تحسينها عن طريق إجراء مناقشات تفاعلية متكررة بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، علاوة على عقد جلسات مفتوحة وإحاطات إعلامية بمشاركة من الأمين العام، وممثليه الخاصين والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وقد أدلى وفدي أيضا بتعليقات على تقرير مجلس الأمن ذاته. وقد لاحظنا أن مناقشته لم تستحوذ على اهتمام كبير من جانب الوفود، لأن التقرير كان مفتقرا لعنصر التحليل. ونتوقع من الأمانة العامة أن تقدم تقريرا تحليليا زاخرا بالمعلومات عن مجلس الأمن، حتى تصبح مناقشاتنا المقبلة مثمرة وهادفة.

لقد شكلت الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا على الولايات المتحدة الأمريكية تحديا للمجتمع الدولي لم يسبق له مثيل، أرغمته على بحث مشكلة الإرهاب الدولي بوصفها إحدى أولوياته. وقد عهد إلى مجلس الأمن بدور رئيسي في بلورة استراتيجية عالمية لمناهضة الإرهاب الدولي. وعلينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نتابع هدفنا المشترك وهو أن يكون لدينا جهاز قوي – جهاز فعال وتمثيلي وشفاف لصون السلم والأمن الدوليين والاستجابة على النحو الواجب للتحديات الجديدة التي ظهرت.

وفي اعتقادنا أن استكمال عملية إصلاح مجلس الأمن ستمكن المجلس من مواكبة اتساع نطاق مسؤولياته على نحو أكثر فعالية وتسوية المشاكل الإقليمية والعالمية الخطيرة الموجودة، بما في ذلك تسوية الأزمة الأفغانية بنجاح.

وفي رأينا أنه لا يمكن إيجاد حل توفيقي بشأن حزمة الإصلاح برمتها إلا من خلال الثقة المتبادلة والتعاون الإيجابي. وستواصل كازاخستان في هذا الصدد، المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في هذا المسعى.

السيد مؤلف (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنئ الكاميرون وغينيا والجمهورية العربية السورية وبلغاريا والمكسيك على انتخابها مؤخرا لشغل المقاعد الخمسة غير الدائمة في مجلس الأمن لفترة السنتين التي تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ونأمل أملا صادقا أن يواصل هؤلاء الأعضاء نصرة القضية المتضمنة في البند قيد النظر، ونعني بها، التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

واسمحوا لي بأن أهنئ أيضا رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، ونائبيه، الممثلين الدائمين لأيسلندا وسري لانكا، لتنسيق أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أعد هذا التقرير (A/55/47).

وبقدر ما في مرور ثماني سنوات على اتخاذ القرار ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من إحباط، وعدم إحراز تقدم يذكر حتى الآن صوب التنفيذ النهائي له، لم يقل إصرارنا على رؤية هذه العملية من خلال خاتمتها الطبيعية. فالأهم ورغم كل شيء أن القضايا التي ندرسها الآن أساسية لجوهر نجاح منظمتنا وفعاليتها ووجودها ذاته.

والأهداف لا لبس فيها، وهي ضرورية وحتمية. فالحاجة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن كي يعكس واقع توازن القوى المعدل هذه الأيام أمر لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد. ووفدي يؤيد تماما الموقف الذي تعتمده المجموعة الأفريقية بشأن مدى الزيادة اللازمة في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

ونحن نواصل مطالبتنا بوضع حد لاستخدام حق النقض وبإلغائه في نهاية المطاف حيث لم تعد له فائدة.

ومن الأهمية بالقدر نفسه ضرورة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بطريقة تضفي الشفافية على عملياته وتسمح بزيادة مشاركة أعضاء الأمم المتحدة في أنشطته. ونلاحظ هنا ما أحرز من تقدم حتى الآن ولكننا نرى أنه لا يزال أمامنا عمل كبير حتى في إضفاء الطابع المؤسسي على ما اتفق عليه حتى الآن.

ونرى أن من اللازم أن تنهض شعوب الأمم المتحدة للمطالبة بديمقراطية هيئتنا. ولا نستطيع أن نظل مرهونين بإرادة أقلية على حساب الأغلبية. فليس هذا هو وقت حرمان مواطني العالم من أن يسمع لهم صوت. وإذا كنا ندعي بأننا نحمي مُثل السلام والازدهار والحريات الأساسية للجميع فإن من مظاهر فشلنا حينئذ أن نعطل صميم العمليات التي تبشر بتحويل تلك المثاليات إلى واقع.

وكثيرون منا في العالم النامي يسلمون بأن تحويل القارة إلى قارة سلمية يكمن بدرجة كبيرة في قدرتنا على تخفيف عبء الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه أغلبية كبيرة من السكان. وقد أشار كثيرون إلى عجز مجلس الأمن عن إبداء التعاطف معنا لإزالة وصمتنا الخاصة بعدم الاستقرار، المتولدة بقدر كبير عن علل اجتماعية. ونحن نواصل تشديدنا على أهمية تنسيق أعمال المجلس مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتأكد من التصدي الكافي للأسباب الجذرية للصراعات، بما يؤدي إلى نتائج دائمة.

إن القارة الأفريقية إلى جانب المناطق الأخرى المستحقة بالقدر نفسه لا تطالب إلا بحقها الديمقراطي في أن تمثل تمثيلا سليما. ونحن لا نستطيع أن نسمح، ولن نسمح،

بأن تظل مصالحنا خاضعة لمصالح الدول الكبرى. ولا أدل على إخلاص الأعضاء الدائمين تجاه الأهداف المحددة بمعاملة مصالحنا بطريقة بناءة، من الاعتراف البسيط بوجودنا ومطالبتنا المشروعة بهذا التمثيل.

والإصرار على زيادة محدودة ما هو إلا محاولة مستترة لاستمرار إخضاع من ينظر إليهم على أنهم منبوذو النظام العالمي، وإبقاء المجلس مركزا للقلة المحظوظة. ولا يسهم التذرع باحتمالات الفعالية إلا في تصور أننا عاجزون عن إصدار الأحكام بمعقولية وبشكل حاسم. ونحن مقتنعون بأننا لسنا أقل من الذين يقررون مصائرنا الآن بل نحن معادلون لهم وأقدر منهم على ذلك. فالفكرة التي أنشئت هذه المنظمة على أساسها كانت الشمول وليس الإقصاء.

وأعيد التأكيد هنا على أن حرصنا على أن يكون الإصلاح فعليا وذا مغزى حرص لا يتزعزع. ولا بد من النظر في قضايا المجموعتين الأولى والثانية ترادفيا، فهي مترابطة ومن ثم يجب النظر فيها كأجزاء من كل. وتحسين أساليب العمل وحدها في مجلس الأمن لا يعطي إجابة شافية على المشكلة التي نحن بصددها. فلنتذكر بالفعل إعلان الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي التزم فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا بـ ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٥٥/٢ الفقرة ٣٠) وذلك أمر لا لبس فيه.

السيد بخيت (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعبر عن امتناننا لسلفكم رئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري، على قيادته لجهود إصلاح مجلس الأمن. كما أتقدم بالشكر للسفير سارام، ممثل سري لانكا، والسفير أنغولفسون، ممثل أيسلندا، على جهودهما في إعداد التقرير الشامل والضافي المعروض على الجمعية العامة بشأن مفهوم إصلاح مجلس الأمن.

من المؤسف أن تجتمع الجمعية العامة اليوم للعام الثامن على التوالي للبحث في موضوع إصلاح مجلس الأمن، وهو موضوع يكتسب أهميته البالغة بالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين؛ حيث تضطلع كافة الدول الأعضاء في المنظمة بالعمل لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا لكافة العضوية بما يتفق مع أهداف وميثاق الأمم المتحدة.

لقد عبر قادتنا عن اهتمامهم بموضوع إصلاح مجلس الأمن من خلال إعلان الألفية، الذي وجه إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، وهي مسؤولية ينبغي لنا الوفاء بها.

لقد عبر الوفد السوداني عن موقفه من مسألة إصلاح مجلس الأمن من خلال مشاركته النشطة في أعمال الفريق العامل ومن خلال بيان السيد رئيس الجمهورية، الرئيس عمر حسن أحمد البشير، أمام مؤتمر قمة الألفية، وبيانات السيد وزير الخارجية أمام دورات الجمعية العامة خلال السنوات الأخيرة. وهو موقف يتسق تماما مع موقف حركة عدم الانحياز حيال أهمية إصلاح مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، في إطار التوزيع الجغرافي العادل ليصبح أكثر تمثيلا للعضوية الحالية للأمم المتحدة. وإصلاح أساليب عمله واتخاذ القرار فيه ليصبح أكثر ديمقراطية وشفافية.

ولن نردد مجددا هذا الموقف بالتفصيل ولكننا نود أن نؤكد مرة أخرى أهمية النظر إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته كجزء لا يتجزأ من مجموعة عناصر شاملة. كما يؤيد السودان الموقف الأفريقي المشروع الداعي إلى تخصيص مقعدين غير دائمين وفقا لمعايير التناوب المتبعة في منظمة الوحدة الأفريقية.

ونشير هنا إلى أن أفريقيا تتطلب وضعا واعتبارا خاصا، بالنظر إلى حجم العضوية في الأمم المتحدة، وإلى طبيعة النزاعات التي تعاني منها القارة الأفريقية، حيث أصبح العديد من بنود جدول أعمال مجلس الأمن بنودا أفريقية، الأمر الذي يتطلب تمثيلا أفريقيا مكثفا في المجلس، وخاصة في العضوية الدائمة وغير الدائمة، مما سيعزز من قدرة المجلس على التعرف على طبيعة التحديات الأفريقية في مجال النزاعات وإيجاد الحلول الناجعة لها.

أما بالنسبة لموضوع حق النقض، فإن وفدي يؤيد مجددا موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى إلغاء حق النقض. ولكن، كتدبير مؤقت، يمكن الأخذ بنهج تدريجي، يبدأ بتقييد هذا الحق الذي تستخدمه بعض الدول الدائمة العضوية في المجلس في إطار مصالحها الوطنية الضيقة، دون مراعاة لآراء أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، والتي يتصرف المجلس نيابة عنها.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا، ومن واقع متابعتنا لأعمال مجلس الأمن، نثمن الجهود التي بذلها المجلس مؤخرا لتحسين أساليب عمله وتعزيز الشفافية فيه. نقدر للمجلس مجددا الجهود التي بذلها أيضا عبر استجابته لجهود بلادي والتي أدت إلى رفع الجزاءات عنها. كما نود أن نشيد بمشاركة بعض أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين، خلال مناقشات اجتماع الفريق العامل. ويأمل وفد بلادي في أن يولي المجلس الاعتبار للكثير من الآراء التي طرحت خلال عمل الفريق العامل، ومن خلال المناقشة الحالية للجمعية العامة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، بوصفها تمثل آراء الأغلبية في الأمم المتحدة بشأن الطرق المثلى لتحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز الشفافية فيه، بغية تمكينه من مواجهة مهددات السلم والأمن الدوليين.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن دولة إسرائيل تؤيد مبادرة إصلاح مجلس الأمن. وإننا على اقتناع بأن تمثيلا أكثر إنصافا ومزيدا من الشفافية في عمل المجلس أمر لن يساعد إلا على زيادة مصداقية المجلس وفاعليته.

منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، بل ومنذ آخر توسيع لمجلس الأمن في عام ١٩٦٥، تغير العالم تغيرا جذريا. وخلال السنوات الـ ٣٦ الماضية، انضمت أكثر من ٧٠ دولة عضوا إلى الأمم المتحدة. وانتهاء الحرب الباردة، والاتجاه إلى الديمقراطية، ومد العولمة الكاسح، وبزوغ قوى اقتصادية جديدة – كل هذه العناصر وغيرها قد أدت مجتمعة إلى تغيير كبير في شكل عالمنا وفي الطرق التي تتواصل بها الدول بعضها مع البعض الآخر. وإن آفة الإرهاب، التي اتضحت نواياها المهلكة بشكل بشع في ١١ أيلول/سبتمبر، تمثل تحديا ملحا آخر للمجتمع الدولي. وعلى مجلس الأمن أن يكيف نفسه كيما يعكس هذه الحقائق الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة بأمانة. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على فاعلية المجلس.

وتؤيد إسرائيل مبادرة زيادة عضوية المجلس بما يعكس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة ككل، ولكي يمثل على نحو أدق المصالح العريضة لمختلف الدول الأعضاء. ومع ذلك، علينا أن نسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى أن يجسد المجلس وبدقة إرادة المنظمة ككل، والحاجة إلى الإبقاء على قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق.

وتؤيد إسرائيل كذلك المبادرات الرامية إلى إتاحة وصول أفضل لعضوية المنظمة إلى وقائع مداولات المجلس. وينبغي أن تعقد الجلسات في نسق مفتوح كلما كان ذلك ممكنا، وأن تتخذ الخطوات لضمان إتاحة المعلومات الموثوق بها للدول الأعضاء. ومن شأن المزيد من الشفافية أن يعزز

الثقة بالمجلس، لا داخل الأمم المتحدة فحسب، وإنما في العالم على اتساعه.

وبينما ننظر في تدابير لتحسين أداء مجلس الأمن، يجب ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي وهو زيادة الكفاءة والفعالية. وعلينا أيضا أن نضمن أن أي تغيير سيعكس اتفاقا عاما بين الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل، أود في هذه النقطة أن أشير إلى أن إسرائيل قد أصبحت الآن عضوا كامل العضوية، وإن كان مؤقتا، في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وإن الانضمام إلى هذه المجموعة قد ساعد على تصحيح خلل لم تتعرض له أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، وهي خطوة مهمة، وإن كانت خطوة أولى، نحو إدماج إسرائيل الكامل في الأمم المتحدة. غير أن هذه العملية لا تزال في بداياتها. وبغية تنفيذ مبدأ المساواة في السيادة بالكامل، كما تنص على ذلك المادة ٢ من الميثاق، فإن قبول إسرائيل في تجمع إقليمي يجب أن يمتد إلى كل مقار الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وإلى كل الوكالات المتخصصة والهيئات والأجهزة الدولية التي تنشأ بموجب صكوك دولية. ولا بد كذلك أن تُصبح إسرائيل مؤهلة لنفس الترشيحات شأنها شأن جميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن وضع إسرائيل في المنظمة سيظل غير متساو، وهذه مسألة ينبغي أن تبعث على قلق كل الدول الأعضاء.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أننا في الوقت الذي نقدر فيه انضمامنا إلى تلك المجموعة، فإننا ما زلنا ملتزمين بتحقيق العضوية مع شركائنا الطبيعيين في المجموعة الآسيوية. وبدلا من هذه العضوية، مع ذلك، فإن انضمامنا إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى سيساعد على زيادة قدرتنا على المشاركة كدولة عضو متساوية وكاملة العضوية. ولقد كانت جهود الأمين العام أساسية في نجاح هذا التحول، وستظل كذلك.

وختاما، فإن وفدي يعتقد أن مصداقية المجلس وفعاليته ترتكزان على قدرته على تجسيد أكبر قدر ممكن من الثقافات والآراء وتمسكه بمبدأ المساواة الذي يمثل الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة.

السيد فروختباوم (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): في العديد من المناسبات وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أكد وفدي على أنه لن يتسنى إصلاح مجلس الأمن بشكل مرض دون معرفة كاملة بكيفية أداء المجلس لعمله. وللحصول على هذه المعرفة، اقترحنا أن يتلقى الفريق العامل إحاطات إعلامية ومواد خطية تفصيلية عن عمل هذه الهيئة الحيوية في منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة لتلك الدول الأعضاء التي لم تمثل في المجلس أبدا، أو لم تفعل ذلك لعدة سنوات، يبدو لنا أن المعلومات من هذا القبيل تعتبر أساسية، للنظر في إصلاح المجلس بشكل مفيد. فلقد تكلم بصراحة سفيرا بلدين هما – كولومبيا وسنغافورة، وكلاهما ممثل في المجلس الآن – كما فعل آخرون، عن مشكلة التعرف على كيفية عمل هذه الهيئة.

إن الإحاطة الإعلامية الوحيدة التي حظى بها الفريق العامل قد ورد ذكرها في الفقرة ٣٢ من التقرير المعروض علينا الآن. ووفد بلادي يشكر الرئيس هولكيري، ممثل فنلندا، ونائبي رئيس الفريق العامل، السفير ثورشتاين إنغولفسون، ممثل آيسلندا، والسفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، على جعل هذه الإحاطة الإعلامية ممكنة. وقد علمنا من خلالها، في جملة أمور، عن ممارسات تسجيل الملاحظات بشأن المشاورات غير الرسمية ذات الأهمية التي يجريها المجلس بكامل هيئته والاحتفاظ بهذه الملاحظات. ولهذه الملاحظات قيمة عالية بالنسبة للبحوث التاريخية

والقانونية وغيرها من البحوث التي قد تجرى في المستقبل، غير أنه ليس من الواضح في هذا الوقت ما إذا كان من المقرر أن يحتفظ بها في محفوظات الأمم المتحدة. ويحتاج الأمر إلى التعرف على مدى أهمية هذه الملاحظات، غير المتاحة لأعضاء مجلس الأمن، بالنسبة لعمل المجلس. ووفد بلادي يعتقد أنه إذا كان الفريق العامل يريد أن ينجح في جهوده، فعليه أن يبدأ في أقرب وقت ممكن في الترتيب لإعداد مواد الإحاطة الإعلامية والمواد التحليلية الضرورية بشأن عمل مجلس الأمن وإجراءاته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

وبذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.